

الإمام علي عليه السلام أول من وضع النحو العربي

عزت الله مولاي نيا

أستاذ مساعد بجامعة قم

محمد عابدين بايگان *

ماجستير في اللغة العربية وآدابها من جامعة قم

(٢٥-٥٠)

تاريخ الاستلام: ٩٠/٠٩/٢٠٠٩؛ تاريخ القبول: ٩١/١١/٢٤

الملخص

إن إطلاق وصف مؤسس أي علم يعني تقدمه في وضع اللبنة الأولى له، وثبوت أسبقته. وعلى الرغم من ورود الروايات الكثيرة التي أشارت إلى أن الواضع الأول للنحو هو الإمام علي عليه السلام، الذي قام بتوجيه أبي الأسود الدؤلي للتوسع ووضع بقية القواعد، إلا أن بعض المحققين المحدثين اعتمدوا قلة من الروايات التي تشكك في ذلك، مما حدا ببعضهم إلى إنكاره، سيرا على نهج أكثر المستشرقين في إنكار قدرة أوائل العرب والمسلمين على تأسيس العلوم. ومن خلال الرد على المنكرين يتبين ضعف رأيهم؛ فوجود التقسيمات والتفريعات في الأدب الجاهلي يثبت خطأ نفيها، كما أن اختصاص كل لغة بميزاتها ينفي إمكانية تأثر وضع النحو العربي باللغات الأخرى، وإن اعتماد التصور والاحتمال دون دليل لا يؤثر على مصداقيتها، بالإضافة إلى أن بقاء القاعدة الأولى للنحو يثبت تأسيسه من قبل واضعها، وإن الروايات القليلة المعتمدة عند المشككين جاءت غالبا مع ترجيح الروايات المؤيدة. فأهمية هذا الموضوع تتمثل في محاولة إظهار ضعف آراء المخالفين المبنية على التصورات التي لا تستند على دليل مقبول في المناقشات العلمية المنصفة، وتأثرهم بالعواطف الذاتية أو بالخلافات العقائدية أو القومية، فالدفاع عن الحقائق العلمية يستوجب الرد على من يحاول تشويهها بدافع التأثير على معنويات الأمة، وإضعاف إيمانها بقدرة شخصياتها العلمية، مما يكشف عن تأثير بعض التحقيقات والبحوث بتوجيهات غير منطقية في الإثبات أو النفي يجب إظهارها حتى لا يتم الاعتماد عليها.

الكلمات الدلالية: النحو العربي، الإمام علي (ع)، أبو الأسود الدؤلي، النحويون الأوائل، الباحثون المحدثون.

* البريد الإلكتروني للكاتب المسؤول: mohammadabdin2012@gmail.com

المقدمة

واجهت قضية تصديق الروايات الواردة مع ظهور الإسلام لعدم شيوع الكتابة مشكلاتٍ و صعوبات عديدة، بين رافضٍ ومشككٍ ومُصدِّقٍ، الأمر الذي فتح باب التحريج و التعديل، في الروايات و الأحاديث النبوية، وما يتعلق بها. واعتماداً على نفس الظروف، شكك بعض المحققين في روايات أخرى شملت قضايا الحوادث التاريخية ونشوء الظواهر العلمية، ومنها تأسيس النحو و وضعه لأول مرة، بالرغم من وجود تواتر روايات عديدة، تشير الى ظروف وضعه و بداياته. ويعود سبب هذا التشكيك أو التكذيب إلى ظهور نمط تحقيق المستشرقين الذين لم يقبل بعضهم قدرة العرب والمسلمين الأوائل على تأسيس العلوم آنذاك، حيث نسبوا جميع فروع العلوم والمعارف لغير المسلمين و العرب. (الطهطاوي، ٢٠٠٤: ١٢٦). وربما وجد بعض المحققين في هذا الاتجاه سبباً لإثارة قضايا يُعرَفون بها، ويتظاهرون بعمق النظر فيها، والرغبة في التأكد من الأشياء، لعلّه يرفع من قيمتهم العلمية. وقد شجّع هؤلاء الخلاف المذهبي الذي يدفعهم الى تفنيد أقوال المناوئ لهم، حتى في حقوق ثابتة له، وهذا جزء من الحالة السياسية التي عاشها العالم الإسلامي في بداية تاريخه، واستمر متأثراً بها.

وفي هذا المقال استعراض لآراء وردت حول وضع النحو لأول مرة، بين مؤيد لوضعه من قبل الإمام علي (عليه السلام)، أو أبي الأسود الدؤلي، أو مَنْ أحالَه إلى ما قَبَلَ الإسلام، ومن نَسَبَهُ إلى أحد تلاميذ أبي الأسود، أو حتى بَعْدَهُم، فقد أثير الجدل في طبيعة ما وُضِعَ لأول مرة، أكان يصلح أن يكون أساساً حقيقياً للنحو أم لا. وقد اتجهت بعض الآراء إلى اعتماد التصورات البعيدة عن الأسانيد العلمية، مما وسَّع دائرة النقاش، ودفع بعض الكُتَّاب إلى أن يعبروا عن عدم القدرة في حسم التحقيق في هذا الموضوع، فقد ذهب (مصطفى صادق الرافعي) ليقول: «أما تاريخ وضع النحو فلا سبيل إلى تحقيقه ألَبته.» بعد أن قال: «و لما وضع أبو الأسود النحو، و أطلق عليه لفظ العربية.» (الرافعي، ٢٠٠٢: ٢٧١/١).

و لإزاحة الغموض عن الحقائق التاريخية، بترتيب دراسة مصادرها، و دفع الشكوك عنها، فقد تناول المقال الآراء الواردة على اختلافها، للوصول إلى تثبيت الصحيح بعد مناقشتها. و ربما كان من أسباب التشكيك في وضع الإمام علي (عليه السلام) لأساس النحو، هو عدم وجود التقسيمات و التفريعات المنطقية في زمنه، و هو ما شمل ما ورد في كتاب

نهج البلاغة أيضاً، مما تطلّب الاستعانة بأدلة تثبت صحة نهج البلاغة. وأهمية هذا الموضوع تتجاوزه، لتشمل ضرورة الردّ على إنكار الحقائق، لمجرد حرمان المخالفين من حقوقهم الثابتة لهم. فلقد اتفق القدماء على واضع النحو أو أوشكوا في ذلك، إلا أن إثارة بعض المتأخرين لشكوكهم أدّى إلى أن يتصدى الباحثون لدحضها، وإثبات بطلانها، ولعل في هذا الجهد مساهمة في ذلك .

١- معنى النحو العربي: بدأ الناس يتكلمون حسب السليقة الفطرية، ثم يتعودون على أنماط معينة من التخاطب بالألفاظ والجمل والأساليب، بعد ذلك ونتيجة لاختلاطهم بمن يؤثر على لغتهم، كما حصل للعرب، شرعوا بوضع قواعد يعتمدونها للحفاظ على ما التزموه من طرق في التفاهم والتخاطب بلغتهم. فالنحو لغة: «القصْد. يقال: نَحَوْتُ الشيءَ نَحْوًا، إذا قَصَدْتُهُ، وكلُّ شيءٍ أقمته، ويَمَّمْتَهُ جميعاً، فقد نَحَوْتُهُ، ومنه اشتقاق النحو في الكلام، كأنه قَصَدُ الصواب.» (ابن دريد، ١٩٨٧م: ١/ ٥٧٥) وفي لسان العرب: «والنحو: القصدُ والطريقُ، يكون ظرفاً و يكون اسماً، و نحاه، ينحوه، و ينحاه نحواً، و انتحاه. و نحو العربية منه.» (ابن منظور، ١٩٧٠م: ١٥/ ٣٠٩).

وأما في الاصطلاح فالنحو هو: «انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك. ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شدد بعضهم عنها رُدُّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نَحَوْتُ نحواً، كقولك قَصَدْتُ قَصْدًا. ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم.» (ابن جني، ٢٠٠٣م: ١/ ٨٨). وفي (التعريفات): «النحو: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما. وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال. وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده.» (الجرجاني، ١٤٠٥ هـ: ٣٠٨).

٢ - روايات وضع النحو: لأهمية النحو العربي، وأثر ذلك في قراءة القرآن الكريم، و التلاوة الواجبة لسوره الكريمه في الصلوات الواجبة، فقد اهتم المؤرخون بقضيته، وأوردوا روايات عديدة بخصوصه، ولا سيما أنها ارتبطت بشخصية فذة، مثل الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إلى جانب شخصية الشاعر أبي الأسود الدؤلي، والذي ذكره المؤرخون في تاريخ الأدب العربي، باعتباره شاعراً ومرجعاً في اللغة. فالروايات الواردة على قسمين:

القسم الأول يَنْسَبُ وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، أو إليه بتوجيه من الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام). والقسم الثاني يُحِيلُهُ إلى ما قبل الإسلام، أو إلى أحد تلامذة أبي الأسود الدؤلي أو غيره. و سنستعرض أغلب الروايات كما يلي:

١,٢ - القسم الأول: روايات وضع النحو من قبل أبي الأسود أو الإمام علي (عليه السلام)، حسب قِدَمِهَا، و أهمُّ ما ذكره المؤرخون:

أ - ابن سلام (ت ٢٣٢ هـ)، قال: « وكان أول من أسس العربية، و فتح بابها، و انهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي...، وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فغلبت السليقة، و لم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون». (طبقات فحول الشعراء، ١٩٥٢م: ٩-١٠)

ب - الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، قال في أبي الأسود: «كان رئيس الناس في النحو، و في مشايخ الشيعة» (البرصان و العرجان، ١٩٨٣م: ٤٦١)

ت - ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، قال في أبي الأسود: «وهو أول من وضع العربية» (المعارف، ١٤١٥هـ: ٤٣٤) و كذلك: «أول من عمل في النحو كتابا». (الشعر و الشعراء، ١٩٠٢م: ٤٥٨)

ث - أبو طاهر المُقَرَّر (ت ٣٤٩ هـ)، قال: «أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) العربية». (أخبار النحويين، ١٩٨١م: ٢)

ج - أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ): «ثم كان من أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي». (مراتب النحويين، ١٩٧٤م: ٥٠٦)

ح - أبو الفرج الإصفيهاني (ت ٣٥٦ هـ): «... عن السمانزي،... عن الأخفش، عن سيبويه، عن الخليل...، عن عنيسة و ميمون، عن الليثي: «إنَّ أبا الأسود دخل على ابنته بالبصرة، فقالت له: يا أبت ما أشدُّ الحرَّ...، فأثنى أمير المؤمنين علي (عليه السلام)،... فأمره، فاشتري صحفاً بدرهم، و أملَّ عليه: الكلامُ كُلُّهُ لا يخرج عنه؛ اسم و فعل و حرف جاء لمعنى. وهذا القول أول كتاب سيبويه» و «أمر (زياد) أبا الأسود أن ينقط المصاحف، فنقطها. و رسم من النحو رسوماً»، «قيل لأبي الأسود: من أين لك هذا العلم؟ يعنون به النحو، فقال: أخذت حدوده عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)». «قال الجاحظ و حديثه عن عمر بن الخطاب: كان أبو الأسود مقداً في... و النحويين». (الأغانى، ٢٠٠٨م: ١٢/٢١٥، ٢١٧).

خ — السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) قال: «اختلف الناس في أول من رسم النحو، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي» وقال: «أخذ أبو الأسود عن علي ابن أبي طالب (عليه السلام) العربية» (أخبار النحويين البصريين، ١٩٥٥م: ١٠ — ١١)

د — أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ): «أول من أسس العربية ونهج سبلها ووضع قياسها» ويقصد أبا الأسود الدؤلي. (طبقات النحويين و اللغويين، ١٩٧٣م: ٢١)

ذ. ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت ٣٨٥ هـ): «زعم أكثر العلماء أنّ النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأن أبا الأسود أخذ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه» ثم يقول: «إنما سمي النحو نحواً لأن أبا الأسود قال لعلي عليه السلام: وقد ألقى إليه شيئاً في أصول النحو. قال أبو الأسود: فاستاذنته أن أصنع نحو ما صنع، فسمي ذلك نحواً.» (الفهرست، ١٩٧١م: ٤٥)

ر — أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ): «أول من وضع الإعراب أبو الأسود الدؤلي. وجاء به إلى علي (عليه السلام)، فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وقد تغيرت ألسنتها أفأذن لي أن أضع كلاماً يقيمون به كلامهم؟...» «سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ: (أنّ الله برئ من المشركين و رسوله)، بكسر رسوله فقال: لا يسعني إلا أن أضع شيئاً أصلح به هذا، فوضع النحو.» (الأوائل، ١٩٨٠م: ٣٠٥ — ٣٠٦)

ز — المفضل التنوخي (ت ٤٤٢ هـ): «ظالم بن عمرو بن سفيان ... وقال أبو عبيدة: كان لا يُخْرِج شيئاً مما أخذه عن أمير المؤمنين (عليه السلام). وكان من أصحابه... حتى سمع قارئاً يقرأ (أنّ الله برئ من المشركين و رسوله) فقال: ما ظننت أمر الناس صار إلى هذا...» (تاريخ العلماء النحويين، الموسوعة الشرعية: ١٥)

س — ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ): «أن أول من وضع علم العربية، وأسس قواعده، وحد حدوده، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وأخذ عنه أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي. وسبب وضع علي (رضي الله عنه) لهذا العلم، ما روى أبو الأسود، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمرء - يعني الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه؛ ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: "الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى،

والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى"، وقال لي: "انحُ هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسمٌ لا ظاهر ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهرٍ ولا مضمر" وأراد بذلك الاسم المبهم. قال أبو الأسود: فكان ما وقع إليّ: "إن" وأحواتها ما خلا "لكن". فلما عرضتها على علي (رضي الله عنه)، قال لي: وأين لكن؟ فقلت: ما حسبتها منها؛ فقال: هي منها، فألحقها، ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت! فلذلك سمي النحو نحواً. «وإن سبب وضع علي لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: (لا يأكله الا السخاطين). فوضع النحو» و«ان الروايات كلها تسند وضع النحو إلى أبي الاسود وأبو الاسود يسنده إلى علي (عليه السلام)» (نزهة الالباء، ١٩٧٠م: ٣، ٦)

ش — ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) قال في أبي الأسود: «والأكثر على أنه أول من وضع العربية ونقط المصحف.» و«جاء أبو الاسود زياد بن أبيه، و كان يعلم أولاده، و قال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم و فسدت ألسنتها، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم؟ فقال له زياد: لا تفعل. قال: فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون. فقال زياد: «توفي أبانا و ترك بنون! ادعو لي أبا الأسود. فلما جاءه، قال له: ضع للناس ما كنت هميتك عنه، ففعل.» (معجم الأدباء، د. ت : الظاء ، ٤٩٤)

ص — البرقي (ت ٦٤٥ هـ) عن أبي الأسود: «وهو أول من وضع العربية» (الجمهورية في نسب النبي و أصحابه العشرة، ١٩٨٣م: ١٥٤)

ض — القفطي (ت ٦٤٦ هـ): «الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام). قال أبو الأسود: دخلت على أمير المؤمنين (عليه السلام)، فرأيتَه مطرقاً مفكراً. قلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية. ثم أتيتَه بعد أيام، فألقى إليّ صحيفةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك.» «واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر و مضمر و شيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر.» (إنباه الرواة، ٢٠٠٥م: ١٣ — ١٦)

ط — ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ): متحدثاً عن أبي الأسود «وهو أول من وضع النحو، قيل:

إن علياً رضي الله عنه، وضع له، وقال: الكلام كله ثلاثة أضرب؛ اسم وفعل وحرف. ثم رفعه إليه، و قال له: تسم على هذا ... وقيل: إنه كان يعلم أولاد زياد بن أبيه، و هو والي العراقين يومئذ. فجاء يوماً و قال له: أصلح الله الأمير. إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، و تغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون أو يقيمون به كلامهم؟ فقال: لا. فقال: فجاء رجل إلى زياد وقال: أصلح الله الأمير. توفي أبانا و ترك بنون. فقال زياد: توفي أبانا و ترك بنون؟! ادعوا لي أبا الأسود. فلما حضر قال: ضع للناس ما نهيتك أن تضع لهم. وقيل: إنه دخل بيته يوماً، فقالت له بعض بناته: يا أبت ما أحسن السماء [برفع (أحسن) وجرّ (السماء)]، فقال: يا بنية، نجومها. فقالت له: إني لم أريد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها. فقال: إذن فقولي ما أحسن السماء. و حينئذ وضع النحو. و حكي ولده (أبو حرب). قال: أول باب رسم أبي، باب التعجب. و قيل لأبي الأسود: من أين لك هذا العلم؟ يعنون النحو، فقال: لقت حدوده من علي بن أبي طالب سلام الله عليه. و قيل: إن أبا الأسود المذكور، كان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي ابن أبي طالب [عليه السلام] إلى أحد، حتى بعث إليه زياد المذكور...» (وفيات الأعيان، د.ت، ج٢: ٥٣٥-٥٣٦)

ظ — النويري (ت ٧٣٣ هـ): عن أبي الأسود، «وهو ظالم ابن عمرو ... وهو تلميذ علي بن أبي طالب سلام الله عليه في النحو» (نهاية الأرب في فنون الأدب، ٢٠٠٤م: ٢ / ٣٦٢)

ع — ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ): «وأول من كتب فيها، أبو الأسود الدؤلي، و يقال: بإشارة علي رضي الله عنه، لأنه رأى تغير المملكة، فأشار عليه بحفظها، ففرع إلى ضبطها بالقوانين الحاصرة المستقرأة» (المقدمة، ٢٠٠٥م: ٢ / ٢٥٠)

غ — السيوطي (ت ٩١١ هـ): «أول من أسس النحو على ما ذكرناه في مقدمة الطبقات الكبرى» ذكر ذلك في أبي الأسود الدؤلي (بغية الوعاة، ١٩٧٩م: ٢ / ٢٢) و «اشتهر أن أول من وضع النحو، علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود. قال الفخر الرازي في كتابه (المحرر في النحو): رسم علي رضي الله عنه لأبي الأسود باب انّ، و باب الاضافة، و باب الإمالة. ثم صنف أبو الأسود باب العطف و باب النعت، ثم صنف: باب التعجب، و باب الاستفهام، و تطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو: أبو الأسود، وأنه أخذه أولاً عن علي...» (الاقتراح، د.ت: ٢٠٣) و مثله في (سبب وضع العربية: ٣٣) و كذلك في (السمزهر، ١٤١٠هـ، ج٢: ٣٩٧).

٢، ٢ - القسم الثاني: روايات وضع النحو من قبل غير الإمام علي (عليه السلام) أو أبي

الأسود الدؤلي:

أ — أبو طاهر السمقري (ت ٣٤٩ هـ) قال: «اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي و قال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي. ويقال: الليثي و قال آخرون: عبدالرحمن بن هرمز. وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي» (أخبار النحويين، ١: ١٩٨١ م).
ب — أبو الفرج الإصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) قال: في إحدى رواياته، «أمر زياد [ابن أبيه] أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف، فنقطها، ورسم من النحو رسوماً» (الأغاني، ٢٠٠٨: ١٢/ ٢١٦) و رواها أيضاً، بأمر من (عبيد الله) بدل أبيه (زياد).

ت — السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) قال: اختلف الناس في أول من رسم النحو فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي. وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي. وقال آخرون: عبدالرحمن بن هرمز. وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي» (أخبار النحويين البصريين، ١٩٥٥: ١٠).

ث — ابن النديم (ت ٣٨٥ هـ): «وقال آخرون: رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلي. ويقال: الليثي. قرأت: بخط عبد الله بن مقلة عن ثعلب، أنه قال: روى ابن لهيعة عن أبي النضر قال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية.» (ابن النديم، ١٩٧٣: ٤٥، ٤٦، ٤٧).

ج — ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) قال: «إن العربية و العروض كانا معروفين قديماً، ثم أتت عليهما الأيام و قلّا في أيدي الناس، حتى جاء أبو الأسود فجدد العربية و جاء التحليل فأحيا العروض» (الصاحي، ١٩٦٣ م: ٣٨).

ح — الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) قال: «قدم أعرابي في زمن عمر، فقال: من يقرئني مما أنزل الله على محمد؟ فأقرأه رجل سورة براءة. فقال: (أن الله برئ من المشركين و رسوله) بالجر. فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله، فأنا أبرأ منه. فبلغ عمر مقالة الأعرابي. فدعاه... فقال ليس هكذا يا أعرابي... فقال الأعرابي: و أنا أبرأ مما برئ الله و رسوله منه. فأمر عمر بن الخطاب، ألا يقرئ القرآن إلا عالم اللغة... و أمر أبا الاسود فوضع النحو. أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق» و قد وردت هذه الرواية فضلاً عن (تاريخ دمشق، ١٩٩٨ م: ١٨٩ / ٢٥ — ١٩٥) في (نزهة الالباء، ١٩٧٠ م: ١ / ٥).

٣- تعليق على القسم الثاني من الروايات:

على الرغم من قلة هذه الروايات، فإنها تتنوع بين إحالة وضع النحو إلى أبي الأسود، بأمر من عمر بن الخطاب، أو زياد بن أبيه، أو عبيد الله بن زياد، أو إلى نصر بن عاصم، أو إلى

عبدالرحمن بن هرمز، أو أن النحو كان معروفاً قبل الاسلام. فأما الرد على القول الأخير، فقد انفراد به (ابن فارس)، ولم يأت عليه بدليل، بل إنه ذكر أن الايام أتت على النحو، و قل في أيدي الناس، فلا يُعلم كيف كان هذا العلم من آثاره القليلة، ولماذا اندثر؟ وما الموجب لاندثاره، اذا كان مرتبطاً باللغة الباقية؟ وهو أداة بقاء سلامتها. ونحن نعلم أن اللغة في العصر الجاهلي كانت بخير، من حيث ابتعادها عن اللحن، إلا في موارد قليلة، فهو رأي لا يستند إلى دليل.

أما إسناد النحو إلى أمر (عمر)، فقد جاء في رواية الأنباري، والتي ذكرها السيوطي نقلاً عنه، ولكنهما ذكرا أيضاً الروايات الأخرى الكثيرة التي ترجع وضع النحو إلى أبي الأسود بتوجيه من علي (عليه السلام)، وأن عمر أمر أبا الأسود أن يضع النحو، وهذا تأكيد على أن مؤسس النحو هو من اعترف أبو الأسود على أخذ النحو منه، وهو الامام علي عليه السلام. و كذلك حينما ورد اسم عبيدالله أو زياد أو نصر أو عبدالرحمن، فان الرواة الذين ذكروا هذه الاسماء، إنما جاءوا بها في روايات ملحقة بالروايات الكثيرة التي رجحوها، والتي صرح أكثرهم بأنها هي الصحيحة. ولعل في رواية زياد نوع من الاستغراب، حول رد طلب أبي الأسود الذي أراد حفظ اللغة، وهو رد في غير محله. كما أن في بعضها إشارة إلى أن أبا الأسود كان قد أخذ علم النحو من الإمام علي (عليه السلام)، حين طلب منه زياد إظهاره. كما أن الرواية التي تذكر عمر، لم تبين بأنه هو الواضع، بل إنه طلب من أبي الأسود ذلك. فاذا كان أبو الأسود هو الواضع فلا يؤثر على الموضوع شيئاً، إذا أدركنا أنه هو الذي أرجع علمه إلى علي (عليه السلام). ففي (نزهة الألباء) لابن الأنباري بعد أن يورد كل هذه الروايات الملحقة يقول: «و الصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب [عليه السلام]». (ابن الانباري، ١٩٧٠: ٢١) فكأنه يكذبها و يردّها في مكائها.

و عليه فان الروايات القليلة التي تحيل وضع النحو إلى غير علي (عليه السلام) و أبي الاسود، لا تستطيع الصمود أمام كثرة الروايات المقابلة، خاصة مع الاضطراب الذي فيها، وترجيح رواها لغيرها، كما أنها من رواة القرن الرابع الهجري الذي شهد تأزم التحزب الطائفي. و لعل الدوافع السياسية المناوئة للتشيع أرادت إضعاف بريق تلك الروايات الكثيرة المتمفقة على أبي الأسود بتوجيه من علي (عليه السلام)، باختلاق روايات مزاحمة لمجرد التشكيك غير المستند على دليل، وهذا يدعو إلى رفضها. ولم يرد قول لاي من الرواة السابقين إلا وقد

رجح وضع النحو من قبل أبي الأسود، الذي صرّح بأنه قد أخذه من علي (ع).

٤- اللحن و أثره في وضع النحو: إنّ ظهور اللحن ظاهرة طبيعية لا يمكن اجتنابها، بسبب تأثر اللسان بظروف الاختلاط مع الأعاجم، على الرغم من قلة وجوده في العصر الجاهلي وعصر الصحابة. فمع عدم وجود ضوابط و قوانين يلتزم بها المتكلمون بالقواعد الصحيحة، فإن ذلك سيؤدي إلى شيوع اللحن، و بالتالي تدهور قواعد اللغة و انفكاكها عند الفرد و الجماعة، و هذه ظاهرة تؤثر على العرب وغيرهم. فتتأرجح اللغات و تأثر بعضها ببعض الآخر و وارد في كل بقاع الاختلاط و التعايش المشترك. إلا أنّ الاختلاط بين العرب والأقوام الأخرى في ظل الإسلام، وفرض الصلاة، وقراءة القرآن الكريم على الأقوام الأخرى التي دخلت في الإسلام، ولّد حالة تستوجب زيادة التجاور والتحاور، والتخاطب المشترك بين العرب وغيرهم، في إطار الأخوة الإسلامية، مما زاد إمكانية تأثر اللسان العربي بغيره. فإلى جانب ذلك، لا بد أن تكون هناك إجراءات تدفع الضرر عن لغة القرآن الكريم، وتصون نطق الآيات الشريفة من اللحن والخطأ. ولا يمكن أن نتصور ترك هذا الموضوع، دون جهود وواجبات تحمي لغة القرآن. فأصبح الأمر من الواجبات الشرعية الكفائية، وفي ذلك يقول السيوطي عن فخر الدين الرازي: «اعلم أن معرفة اللغة و النحو و التصريف فرض كفاية، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالاجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما إردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب، فإذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة.» (السيوطي، الاقتراح، د.ت: ٧٨) وهو ما يتولاه أهل الدين والمعرفة في ذلك الوقت، كواجب شرعي يفرض على كل مسلم الدفاع عن لغة القرآن. ولا شك أن أبرز أهل العلم في صدر الإسلام، هم الـمتمولون لهذا الأمر. و هنا تسطع شخصية الإمام علي (عليه السلام)، كأبرز من يتولى شؤون حماية اللغة شرعاً، قبل أن يكون عرفاً أو رغبةً. فاللحن الذي يظهر، لا بد من مواجهته بأمر من الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله. فقد ذكر أبو الطيب اللغوي: «واعلم أن أول من احتل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم، الأعرابُ و لأن اللحن ظهر في كلام السموالي و المغتربين عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقد روي أن رجلاً لحن بحضرته فقال: أُرشدوا أحاكم فقد ضل.»

(أبو الطيب اللغوي، ١٩٧٤: ١٢)

فمع وجوب حفظ اللغة من قبل علماء الأمة، برزت ضرورة شرعية لوضع النحو، لا يجوز التهاون فيها، بل لا يمكن أن تتصور تأخير ذلك، حتى يأتي علماء اللغة الراغبون في هذا العلم ليألفوا و يبدعوا فيه، بل أصبح الأمر فوق ذلك، من حيث الأهمية و وجوب التدارك. خاصة أن وجوب تعلم الدين الجديد، يرتبط باللغة العربية ومعاني القرآن الكريم، التي لا تُفهم دون سلامة النطق لهذه الآيات الكريمة. فوضع النحو أصبح في هذه الظروف لازماً لولاة الدين، و واجباً تحتمه الشريعة، لدفع الضرر عنها. ولا يخفى على كل منصف مراقب لمجتمع المسلمين الأوائل، أن ينظر إلى شخصية الإمام علي (عليه السلام)، كمسؤول عن إنقاذ لغة القرآن، و هو رجل العلم و البلاغة دون منازع. فواجب تعلم اللغة و المحاسبة على الغلط فيها، يتطلب منهجاً يحفظها، فقد ظهرت المحاسبة على وجوب عدم اللحن، عن أهل المعرفة قبل غيرهم. وقال السيوطي في ذلك «و قد كان اللحن معروفاً. بل قد روينا من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: أنا من قريش و نشأت في بني سعد فأنتي لي اللحن؟. و كتب كاتبٌ لأبي موسى الأشعري إلى عمر فلحن، فكتب إليه عمر: أن اضرب كاتبك سوطاً واحداً» (السيوطي، المزهري، ١٤١٠هـ - ٣٩٧/٢).

٥- الاستنتاج من الروايات الكثيرة: بعد النظر فيما نقله الرواة و أصحاب الكتب، ممن ثبت

الاعتماد على كتبهم، كمصادر موثوقة لتاريخ المسلمين، نستخلص ما يلي:

أولاً- أن الروايات تشير إلى أن علياً (عليه السلام) هو أول من وضع النحو. و أنه طلب من أبي الأسود أن ينحو نحو ذلك، لذلك سمي النحو نحواً. و أن الأخير قد أقرّ و بين أن مصدر علم النحو إنما هو الإمام علي (عليه السلام). (ابن النديم، ١٩٧١: ٤٥)

ثانياً - أن سبب وضع النحو هو تفشي اللحن في قراءة القرآن الكريم و غيره، بسبب الاختلاط مع الأقوام الأخرى أكثر مما قبل انتشار الإسلام.

ثالثاً - أن كلمات القرآن الكريم كانت بحاجة إلى وضع حركات تبين طريقة نطقها، وذلك لكثرة الحاجة إلى ذلك، و ضرورة عدم الخطأ في اللفظ و المعنى، خاصة في الآيات الكريمة. فمع هذا الوجوب، لا بد من وضع منهج يساعد على القيام به، و هو علم النحو.

فلذلك فإن أماننا لغة مهددة باللحن، و واجب بوضع ما يزيله أو يعالجه أو يتجنبه، إلى

جانب وجود الشخصية المؤهلة لذلك، و هو علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ثم تلميذه أبو الأسود الدؤلي. و قد أشارت الروايات إلى أن أبا الأسود، كان تلميذ علي (عليه السلام) في النحو. و قد سارت الأمور حسب حاجة طبيعية تطورت بإمكانات متوفرة آنذاك. ولا غرابة في ما حدث مطلقاً، بل الغرابة في أن تخلط الأوراق وتثار الشكوك. فما معنى أن يُتجاوز عن الأستاذ إلى التلميذ؟ أو يُنكر دورهما إلى آخرين بعدهم، أو حتى قبلهم دون دليل، بل تصور وادعاء؟. فلا يعقل أن ينزل القرآن الكريم دون أن يحسب لقراءته و تعليمه ما يساعد المسلمين على فهمه. إلا أن المشككين ذهبوا اتجاهات غريبة نستعرضها أولاً ثم نناقشها للرد عليها.

٦- آراء المشككين: ربما كان المستشرق (بروكلمان)، أول من شكك في صحة روايات وضع النحو العربي، بل اعتبر ذلك من الأساطير. حيث قال: «ومهما وجب علينا أن نعد من قبيل الأساطير دراسات أبي الأسود الدؤلي و تلاميذه المزعومين، فلا يسعنا أن نرفض بأن معاذ بن مسلم كان يبحث في مسائل النحو.» (تاريخ الأدب العربي، د.ت: ٢/ ١٢٣). و (معاذ) أحد النحويين بعد أبي الأسود. ولا شك أن فكر المستشرقين أثر كثيراً على بعض الكتاب، فقد ارتبط كثير من المستشرقين بنخبة المثقفين العرب برباط المودة و الزمالة و الصداقة، خاصة من تتلمذ على أيديهم، في كليات الآداب ذات الصبغة الدينية. (الطهطاوي، ٢٠٠٤م: ١٣٨) ومن أبرز من شك في وضع علي أو أبي الأسود للنحو؛ أحمد أمين و سعيد الأفغاني و شوقي ضيف و مازن المبارك و دهخدا. و فيما يلي نورد نصوصاً مما كتبه في هذا الموضوع:

١،٦ — قال أحمد أمين: « و كل هذا حديث خرافة، فطبيعة زمن علي وأبي الأسود، تأبي هذه التعاريف و هذه التقاسيم الفلسفية... وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة، الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأتباعه.» (ضحى الاسلام، ١٩٣٥م: ١/ ٢٨٥)

٢،٦ — وقال سعيد الأفغاني: «لست أدري، هل أبقث أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ فيه للتأليف في العلوم و تنقيحها واختراعها؟» (في أصول النحو، ١٩٧٣م: ١٥٥)

٣،٦ — و قال شوقي ضيف: «وكل ذلك من عبث الرواة الوضاعين المتمزيدين.» (المدارس النحوية، ١٩٦٨م: ١٦)

٤,٦— وقال مازن المبارك: «و أما أن يكون علي [عليه السلام] هو الواضع الأول ... مع ما نعرفه عنه (رضي الله عنه) من اهمالك في أمور الخلافة و الخلاف، فأمر عجيب.» (النحو العربي، ١٩٨١ م : ٢٩)

٥,٦— وقال دهخدا: «إن نسبة إبداع النحو بشخص عربي بدوي، في تلك الفترة من بساطة التفكير البدوي العربي، في نصف القرن الهجري الأول، إنَّ هذا الأمر أشبه ما يكون بالخرافة. ونسبة هذا الأمر بابن عم الرسول عجيب وخرافي، ومثل الاعتقاد بالغول» (لغت-نامه، ١٣٢٥ ش: ذيل أبو الأسود)

٧- الرد على المخالفين: بعد أن أثبتت الروايات الكثيرة الواردة، وضع الإمام علي (عليه السلام) للنحو و مواصلة أبي الأسود له، و توسيعه لقواعده، فإن ما قاله المشككون لا يخرج عن تصورات بعيدة عن الاستدلال العلمي. فإذا كان (بروكلمان) معذوراً بتعجله اعتبار روايات المؤرخين أساطير ومزاعم، لأنه من المستشرقين الذين دأبوا على التشكيك ببناء العرب والمسلمين لحضارتهم. (الطهطاوي، ٢٠٠٤: ١٢٥-١٢٦) إلا أن أحمد أمين ينهج في التردد بتصديق الروايات المؤكدة منهجاً يبين مدى رغبته في تكذيبها، بالرغم من قوتها و غلبتها. فهو لا يترك ما يتشبه به لتحقيق هدفه برفضها. فمرة يقول «ومن حسن الحظ أن هذا ليس محل اتفاق بين العلماء فمنهم من قال عبدالرحمن بن هرمز أو نصر بن عاصم ... والقائلون بهذا من غير شك ينكرون نسبته إلى علي وأبي الأسود.» (ضحى الاسلام، ١٩٣٥: ٢٨٦/١) وهذا هو الذي يهيمه. ولكنه لا يجد بداً من الاعتراف فيقول: «ويظهر أن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط، وهو أنه ابتكر شكل المصحف ... والواضح أن هذه خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء، و ممكن أن تأتي من أبي الأسود.» ثم يقول «فمن قال إن أبا الأسود وضع النحو فقط كان يقصد شيئاً من هذا، وهو أنه وضع الأساس بضبط المصحف» (المصدر نفسه: ٢٨٦). والظاهر أن (أحمد أمين) تجاهل عدم إمكانية فك الارتباط بين تقسيم الكلمة و بين تشكيلها، بل إن الذي يستطيع أن يشكل الكلمات، لا بد وأن يكون عارفاً بأساس تقسيم الكلمة. ولا شك أن هذه المماثلة في رفض الاقتناع بأبسط الحقائق ونعتها بالخرافة، تعتمد على نية مسبقة في رفض التصديق بها. فهو يحاول الاستهانة بعمل أبي الأسود حين يذكر: «فالظاهر أن عمله في أول الأمر كان ساذجا

بسيطا. وهو وضع علامات الرفع والنصب وما إليها، ولم يزد على ذلك. فلما سمي العلماء بَعْدَ بعض ضروب النصب مفعولا، قالوا: إن أبا الأسود وضع باب الفاعل والمفعول. وإن كان أبو الأسود نفسه، لم يعرف فاعلا ولا مفعولا، بل وربما لم يعرف أيضا رفعا ولا نصبا. فانهم يرون أنه قال لكاتبه: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه، وإن ضمنت فمي فانقط بين يديّ الحرف. فالذين جاءوا بعد، أطلقوا الأسماء الاصطلاحية التي وضعوها على ما فعل أبو الأسود في وضعه الأول الساذج». (المصدر نفسه: ٢٨٧-٢٨٨) ولا تخفى سداحة الكاتب بهذا المنطق الخيالي الذي يعتمد على (ربما) في بيان ما حدث، وينكر شهادة أقطاب العلم والتاريخ في إعطاء عالم نحوي كبير ما يستحقه، على جهد مؤثر في تأسيس النحو، وبقا إلى يومنا هذا. بل من الغريب أن يتصور سداحة تشكيل الكلمة لأول مرة، وهو أساس الإعراب والضبط في النطق. ومع ذلك فهو يتراجع ويعترف بأنها الخطوة الأولية لتأسيس علم النحو. فهو لا يستطيع التخلص مما رسخ في ذهنه من أفكار. فرمما يتصور أن ذلك من وضع الشعوبية أيضا، حين يقول: «وأما التشيع فقد كان عش الشعوبية الذي يأوون إليه، وستارهم الذي يستترون به» (المصدر نفسه: ٦٢). وقد اعتمد أحمد أمين في نقده لخبر وضع علي عليه السلام للنحو، أن في النحو مقاييس و تفاريع، قد لا يستطيع علي ذكرها، لوضع بيئة صدر الاسلام من بساطة في النظر والتفكير. والرد على ذلك واضح، أليس الشعر الجاهلي مملوء بدقة الوصف و استكمال و متابعة جزئياته و مميزاتهما ، كما في وصف الناقة و الفرس و الآثار وغيرها لشعراء مثل امرئ القيس و طرفه و لبيد؟. و اذا كان يستغرب من التقسيمات في الكلمة، فالتقسيمات العددية موجودة في شرح المسائل و بيان الفضائل و الرذائل، فكلام الصحابة و كلام حكماء العرب و بلغاتهم مفعم بذلك. (الخطيب، ١٩٨٥م: ١/١٦٦). ويبدو أن ما ذكره أحمد أمين لا يخرج عن كونه تصورات لا تستند إلا على الرغبة في التنفيذ دون دليل.

و من المناقشين في وضع النحو، سعيد الأفغاني: حيث ينقل في كتاب (في أصول النحو) رواية الأغاني حول أول ما وضع من أبواب النحو، ثم بعدها بصفحة ينقل عن ابن أبي الأسود: (إن أول باب وضعه أبي من النحو، التعجب). فيقول: وهذا ما يختلف عن روايات أخرى ذكرت الباب الأول في النحو. فالأفغاني يُشكّل على روايات وضع النحو، برواية تختلف في تحديد الباب الأول. فإذا كانت هذه الرواية غير دقيقة، فلا يدل ذلك على أن رواية الأغاني

الأولى غير صحيحة، لاختلاف جزئي بينهما. فهما يؤكدان على وضع أبي الأسود للنحو، مع اختلاف في أول باب منه. ثم يشير الأفغاني إلى شيوع اللحن قبل حادثة أبي الأسود، وهذا لا يدل إلا على أمر واقعي يؤكد اهتمام الإمام علي (عليه السلام) وأبي الأسود بوضع النحو، وأنه أمر لا يقبل التأخير، مقابل من أحال وضع النحو إلى تلامذة أبي الأسود، مما لا يتقبله الحال الذي شهده شيوع اللحن. وهو يتصور أن أمر الخلافة قد شغل علياً عن النحو. ولا يأتي على باله انعزاله مدة خلافة الثلاثة الأول. وكل هذه المحاولات، هي لتكذيب رواية متواترة أكدها كثير من المؤرخين. ويقول الأفغاني: (يعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها... بدأ اللحن قليلاً خفيفاً منذ أيام الرسول (ص) على ما يظهر... هذا وروايات اللحن لا تتفق على وتيرة، فمنها ما يجعل هذه القصة من زمن زياد، وأن زياد هو الذي طلب من أبي الأسود وضع شيء يتمم عوج الألسنة اللاحنة. ويعلق الأفغاني على اختلاف روايات اللحن وأول باب في النحو فيقول: «و في النفس شيء من نسبة الأولية في وضع النحو و سائر العلوم لعلي بن أبي طالب.» (في أصول النحو ، ١٩٧٣م: ١٥) فالأفغاني يشكك في الرواية، لا لشيء إلا لوجود روايات معدودة أخرى مختلفة، في حين أن الروايات التي تبين وضع النحو من قبل علي (عليه السلام) هي الأكثر نقلاً من قبل المؤرخين، وأكثرها اتفاقاً عليها من قبلهم. ولا ينقص منها وجود مغايرتها القليلة المتنوعة، في عصر شهد تسلط أعداء الإمام علي (عليه السلام) و محاولات عديدة لطمس عظمة هذه الشخصية، و هو ما يزيد احتمال اختلاق روايات إضافية، تحاول التأثير على الروايات الأصلية الكثيرة.

وقد درج شوقي ضيف في أعقاب أحمد أمين. ولم يظهر سوى أهواءه التي تصور له خرافة وضع النحو، ناصتاً لإضافات الرواة المختلفين، دون أن يضع وزناً لقيمة الناقلين للروايات الغالبة، وهم من عرفوا بالصدق و الثقة. ومن الجدير بالذكر أن العلماء الذين نسبوا النحو إلى علي (عليه السلام) و أبي الأسود «كان أكثرهم من أهل السنة الثقات؛ كأبي عبيدة معمر بن المثنى، و الميرد و الزجاجي و ابن نديم و السيرافي و ابن جني و أبي الطيب اللغوي و أبي البركات الأنباري، بل إن منهم من كان من الخوارج كأبي عبيدة، [وياقوت الحموي]، وإن منهم من كان منزهاً عن الكذب والوضع كالخليل.» (الشوشري، ١٣٨٢ ش: ٤٤).

ثم يأتي آخر من المتأخرين (صاحب كتاب لغت نامه) فيرغب في تنفيذ ما جاء. فلا يجد ما يعتمد عليه، وبصراحة، سوى تصوره من أن العرب البدو الصحراويين، لا يستطيعون وضع مثل هذا العلم. حيث يقول: «بعد سنوات من ذلك وضع سيبويه الفارسي، بمساعدة الخليل بن أحمد الفراهيدي، لوحده أو مع واحد و أربعين شخصاً، هذا العلم أي النحو، حينما أصدروا (الكتاب) في تصرف العرب و العجم». (دهخدا، ١٣٢٥ش: ٣٧٢). و مما لا شك فيه فإن هذا الرأي، لم يستند إلا على تعصب قومي، لا يقوى على الوقوف أمام الناقد المنصف المستند على الحقائق العلمية المحايدة. فسيبويه نفسه، وكما يقول أحمد أمين: «وعلى الجملة فيظهر أن سيبويه جمع في كتابه ما تفرق من أقوال العلماء قبله، ورتبها وبوها، وجمع ما استشهد به العلماء من شعره، وما سمعه بنفسه» (ضحى الإسلام، ١٩٣٥: ٢٩٠/١) وفي (الأغاني) يذكر كيف أن معلومات النحو، نبعت أولاً من أبي الأسود، ثم جاء بعده ميمون الأقرن فراد عليه، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان، ثم أبو عمرو بن العلاء ثم جاء الخليل، وكان صليبه فلحج الطريق. (ابو الفرج الإصفيهانى، ٢٠٠٨: ١٢ / ٢١٦). وصليبه: أي أنه كان عربياً أصيلاً. ولحج: بين الطريق.

وأمام تأكيد الروايات الكثيرة لتأسيس علي (عليه السلام) لعلم النحو لا يستبعد سعيد الأفغاني، أن يكون أبو الأسود الدؤلي قادراً على وضع النحو. فيقول: «ومن يقرأ بإمعان ترجمة أبي الأسود في تاريخ دمشق لابن عساكر مثلاً، يفكر في شوارد أكثر المصادر على جعله وضع الأساس في بناء النحو، لا يستبعد ذلك؛ لأن الرجل ذو ذكاء نادر، وجواب حاضر، و بديهية نيرة. ثم هو يعدُّ، بليغ أريب، مرن الذهن، وحسبك اختراعه الشكل الذي عرف بنقط أبي الأسود.» (من تاريخ النحو، ١٩٧٨م: ٢٧) (ابن عساكر، ١٩٩٨م: ١٩٤)

لقد اضطرب فهم بعض الكتاب، لا لشيء سوى الشك و التصور الملائم لأذواق المستشرقين، أو المناوئين للإمام علي (عليه السلام). الأمر الذي جعل بعض الكتاب، يخفف من رفض الروايات، ليقول مازن المبارك: «وأما إذا وضع أبو الأسود، فهو ما يُعتقد أن القدماء لم يختلفوا فيه، و لكننا اختلفنا في فهم ما أوردوه.» (النحو العربي، ١٩٨١م: ٣٠). وقد ادعى البعض مضطراً في أن علياً أو أبا الأسود وضع في العربية، و ليس في النحو، إيغالاً في اضعاف الروايات الواردة، و منهم أحمد أمين. في حين أن استخدام التسميات المرادفة، والمقصودة في المعنى، لا يؤثر على واضع النحو. وما ذاك الادعاء إلا للتماهي

في محاولة التشكيك غير المبرر. والمعروف أن هذا العلم سمي بالعربية تارة، و بالإعراب تارة أخرى. و يذكر أن العرب كانوا يطلقون على النحو: العربية أو الكلام أو اللحن أو الإعراب. فمن ناحية يقال: « ولم يستعمل النحاة الأوائل فيما يبدو كلمة نحو للدلالة على هذا العلم، وما يتبعه من دراسات خاصة به، وإنما استعملوا كلمة العربية، في مقابل كلمة نحو. » وفي أخرى يقال « واستعملت كلمة نحو أو ما اشتق منها منذ زمن أبي الأسود وعلي ابن أبي طالب [عليه السلام]. » (الحديثي، ١٩٩٠م: ٥٠). ويمكن أن يكون القصد في استعمال المصطلح استعمالاً تاماً كاملاً، ولكن لا يغيب عن أذهان الباحثين أن ذلك لن يحصل مع بدايات إطلاقه. بل يحتاج فترة ليصبح معروفاً، فيتم تداوله. والثابت أن علم النحو له بداية لم تتغير، حتى يومنا هذا، وهو ما يؤكد استحقات نسبة وضع النحو إلى علي عليه السلام ثم أبي الأسود. فإذا أراد المحققون في وضع النحو، أن يكونوا على جانب من الدقة كبير، فلا بد لهم أن يشككوا في مجيء كتاب موسع في النحو، على يد سيبويه، دون أن تكون هناك جهود تسبقه. فالحقائق أثبتت تنامي معلومات النحو، انطلاقاً من القاعدة الأولى، التي وضعها الإمام علي (عليه السلام) للكلمة، و حتى توسيع أبي الأسود لذلك. ثم أكدت كيف أن تلامذة أبي الأسود أخذوا نصيبهم من الزيادة، حتى جاء الفراهيدي و سيبويه، وهما اللذان اعترفا أيضاً بالأخذ عن سبقيهما. ومن الغريب أن يعترف البعض بأن أبا الأسود الدولي هو واضع النحو ولكنه يقول: بأن لا شأن له باعتراف أبي الأسود بالأخذ من علي (عليه السلام). فتقول حديجة الحديثي: «ولا يعنينا ذلك أن كان عمله هذا بدافع ذاتي، أم بحث من الإمام علي، أو من زياد أو عبيدالله. » (المصدر نفسه: ٦٦). ولا يمكن قبول عدم الاعتناء بما صرح به أبو الأسود نفسه، وهو أخذه علم النحو من علي (عليه السلام). و قد ذكر الطنطاوي بوضوح معتمداً على الأسانيد الكثيرة المعتبرة: «والصحيح أن أول من وضع النحو، علي ابن أبي طالب (عليه السلام)، لأن الروايات كلها تستند إلى أبي الاسود، و أبو الأسود يسند إلى علي. » (نشأة النحو، ٢٠٠٢م: ٢٣). وبالتالي يصل الباحث إلى الحيرة في مدى لاجاجة بعض الكتاب في رفضهم للحقيقة، بالرغم من وضوحها، بل إن هذا الاتجاه من البحث، يهدد سلامة التحقيق و البحث العلمي الحقيقي. فالتشكيك في انتساب النحو إلى علي (عليه السلام)، وأبي الأسود مع تضافر الروايات، وتواترها في ذلك، و كما يقول أحد المحققين: «لن يكون له من محصلة إلا السماح برفع اليد عن أية قضية تاريخية اتفقت عليها الكلمة، و القضاء

على مبدأ التقييد بمداليل النصوص، وبخاصة إذا توفرت في أي حقل من حقول البحث التاريخي. وهذا ما يرفضه المنهج العلمي كل الرفض.» (آل ياسين، مقدمة ديوان أبي الأسود، ٢٠٠١م: ٢٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض المستشرقين أشار إلى أن هناك صلة بين النحو العربي و النحو السرياني أو اليوناني أو الهندي. و في ذلك يقول شوقي ضيف: «و حاول بعض المستشرقين أن يصلوا بين نشوء النحو في البصرة و النحو السرياني و اليوناني و الهندي» (المدارس النحوية، ١٩٨٦م: ٢٠) و يقول أحمد أمين «و إني أخشى أن تكون حكاية أبي الأسود، قد وضعت في العربية على نمط الحكاية الهندية» (ضحى الاسلام، ١٩٣٥م: ١/٢٤٥) و يقول جرجي زيدان: «فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق، اطلعوا على آدابهم، و في جملةتها النحو، فأعجبهم. فلما اضطروا الى تدوين نحوهم، نسجوا على منواله، لأن اللغتين شقيقتان». و يقول عن أبي الأسود: «و كأنه تعلم لغة السريان، أو اطلع على نحوها، فرغب في النسخ على منواله» (تاريخ الآداب العربية، ١٩٨٢م: ١/٢٥٥، ٣٤١ - ٣٤٢). ولا شك أن هذه آراء لكتاب لهم مكاتبتهم في تاريخ الأدب العربي. والمهم فيها مناقشة الفكرة نفسها خاصة من ادعى بحياله الخصب، أن أبا الأسود ربما تعلم السريانية، وتأثر بنحوها. وهو تصور لا شك يفتقر إلى الدليل. كما أن شوقي ضيف ينفي إثبات ذلك علمياً، و خاصة أن النحو العربي يدور على نظرية العامل، و هي لا توجد في أي نحو أجنبي. (ضيف، المدارس النحوية، ١٩٨٦: ٢٠) و يضيف (عبدالحسين المبارك) في رفضه لهذا الرأي بالإضافة إلى فقدان الدليل، أنه يسلب علماءنا قدراتهم على الإبداع و الابتكار. (المبارك، مقال دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية: ٢١). و من المستشرقين المنصفين من نفى أيضاً احتمال تأثر أبي الأسود بالنحو اليوناني. ففي مقال لأستاذ فقه اللغة العربية في السوربون، الأستاذ جيرار ثروبو قال: «إن قدامى النحاة لم يعرفوا المنطق اليوناني في القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد. إذ إن تأليف أرسطو، لم تنقل بعد إلى اللغة العربية» ثم يقول في آخر كلامه «و في الختام، فأنا أعتقد، أن علم النحو أعرب العلوم الاسلامية، وأبعدها عن التأثير الأجنبي في طوره الأول».

(gerar throbo، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٧٨م: ١٣٣ - ١٣٨). و يبدو أن هذا الرأي لم يجد من يؤيده حتى ممن انساق مع آراء المستشرقين، حيث قال أحمد أمين: و يظهر أن تأثير اليونان و السريان في العصر الأول لوضع النحو، كان تأثيراً ضعيفاً.

(ضحى الاسلام، ١٩٣٥: ١/ ٢٩٣) وهنا يُحيل (أحمد أمين) إبداع العرب للنحو في الابتداء إليهم، وانه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو، والذين تقدموه، وهو اعتراف آخر على نشوء النحو قبل سيبويه. ولا بد أن يكون من الأستاذ الأول وهو أبو الأسود، بل من الموجه و المؤسس الأول وهو علي بن أبي طالب (عليه السلام). فالواضع الأول تعني الشخص الذي ابتكر النواة الأساسية للنحو العربي. ولقد بقيت هذه النواة على حالها، وهي تقسيم الكلمة، كما أن أبا الأسود وهو النحوي المعروف، لم يدع أن هذه البذرة الأولى بدرت منه، بل صرح وأكد أنها صدرت من المؤسس وهو الإمام علي (عليه السلام). فعلام الجدل في التشكيك بالواضع الأول؟! إن وضع علي عليه السلام للنحو يُعد من المُسلّمات، بعد التدقيق في الروايات الواردة، ومعرفة اللبنة الأولى، والحادثة التي شهدت وضعها، والشاهد عليها، وهو ما يكفي لرد الشك عنها.

٨- إشارات جانبية: إن البحث في قضية وضع النحو عند القدماء، كان قدر الإمكان في إطار نقل الحقيقة، و تجنب ما لم يثبت عند المؤرخين، فإن وردت روايات اضافية، فقد بينوا نظرهم فيها، و أكدوا صحة ما اعتقدوا صحته. ولكنهم للأمانة العلمية، لم يهملوا ما سمعوه من روايات، حتى إذا كانوا يعتقدون بعدم صحتها. ولكن بعض الباحثين في عصرنا الحديث، مالوا إلى أعمال تصوراتهم، حتى في مقابلة و مواجهة الروايات المؤكدة. و هذا ما يثير الأسف، خاصة بعد الاطلاع على الحقائق، إلا أنهم ربما يستطيعون تثبيت ما أرادوا اختلاقه في أذهان غير المطلعين على حقائق التاريخ، فالفرق ثابت بين العالم الحقيقي الذي ينشد الحق، و بين من يتخبط حسب هواه. و ينقل لنا كيف أن أبا الأسود كان على خُلُقٍ علمي عالٍ. فيقول: «و لقد بلغنا عن أبي الأسود الدؤلي: أن امرءاً كلّمه ببعض ما أنكره أبو الأسود. فسأله أبو الأسود عنه، فقال: هذه لغة لم تبلغك. فقال له: يا بن أخي انه لا خير لك فيما لم يبلغني. فعرفه بلطف أنّ الذي تكلم به مختلق.» (ابن السراج، ٢٠٠٩: ٩) وهذا يبين خُلُقَ العلماء السابقين، الذين بنوا ركائز المعرفة، والذين لولا ما ورد عنهم لما بقي ما يمكن الاطمئنان إليه وتصديقه. وبصراحة فإن أدلة المخالفين لروايات وضع علي (عليه السلام) وأبي الأسود للنحو، يجادلون على مبدأ عدم تصور ما حصل. فيماذا يفسر وصف عمل أبي الأسود من قبل أحمد أمين «في أول الأمر كان ساذجا بسيطا» (ضحى الاسلام، ١٩٣٥: ١/ ٢٨٧) وهذا العمل نفسه أصبح أساسا لقواعد اللغة العربية! كما سبق أن صرح

بذلك أحمد أمين نفسه؟ ثم ما المغزى من إثارة الجدل حول ظهور مصطلح النحو لأول مرة مع وجود الروايات الكثيرة التي أشارت إليه منذ تأسيسه؟ وما فائدة التركيز على الفرق بينه وبين مصطلح العربية، إذا كان القصد منهما واحدا؟ ثم بماذا يفسر التناقض في العودة إلى الاضطرار بالتصديق بالروايات؟ والاعتراف بقدره أبي الأسود؟ لنلاحظ كلام الأفغاني بتأييد لأحمد أمين « وهو ما أجمعو عليه قديما ولم يشك فيه حديثا أحد. والشكل أعود على حفظ النصوص من حدود النحو. ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن، وكان الخطوة الأولى إلى النحو، كما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين.» (ثم يعود ليقول: « يجعلنا نقطع بأنه وضع أساسا بني عليه من بعده، ولكن ما هو هذا الأساس؟ لسنا نجد لهذا السؤال جوابا يشفي الغليل.» فكيف أصبحت السداحة في نظر(أمين) أساسا للنحو في نظر (الأفغاني) مع بقاء التحالف بينهما؟ ولا أعلم لماذا يشدد الأفغاني على إثبات قول ابن فارس إن النحو كان قديما؟ فهل أصبح المحدثون أجدر بأن يذكروا ما كان قبل الإسلام من رواة صدر الإسلام؟ ولماذا انفرد ابن سلام بإشارة بسيطة إليه، دون أن يذكره أي من مؤرخي ما قبل الإسلام؟ والأفغاني ينقل رواية الأتباري فيقول: «فقد اطمئن إلى خبر ذكره في أول كتابه حين روى أن علي ابن أبي طالب [عليه السلام] دفع إلى أبي الأسود رقعة فيها الكلام كله اسم وفعل وحرف... إلى أن وصل إلى باب أن وأحواتها، ما خلا لكن، فلما عرضها على علي [عليه السلام] أمره بضم لكن إليها. وكلما وضع بابا من أبواب النحو عرضه عليه.» ثم يعبر عن رفضه لهذا الأمر لأنه لا يجد للإمام علي عليه السلام متسعا من الوقت لإبداء ملاحظاته، ولا نشغاله بالخلافه. ويردد نفس أقوال أحمد أمين، ويضيف: « وأنا مع عدم استبعادي كثيرا، صدور كلام مثل هذا عن أبي الأسود، بعد موت علي بسنين، حين اعتزل العمل الرسمي، وفرغ لمثل هذه الشؤون، لا أطمئن إلى ما روى ابن الأتباري.» (الأفغاني، من تاريخ النحو، ١٩٧٨: ٢٨ - ٣٠) فالمهم عند الأفغاني أن لا تكون لعلي (عليه السلام) يد في النحو. فأبو الأسود يستطيع، ولكن بعد أن يكون قد خرج من علي (عليه السلام)، وذهب إلى معاوية. فهو يخفي هذا المغزى تحت القول بأن عليا (عليه السلام) ليس متفرغا لهذا العلم، وهو شيء عجيب. فالملاحظ أن من أهم من شكك في الروايات أحمد أمين ثم تبعه الأفغاني بالتأييد. ولكن لم تثبت صحة تصوراتهما لأنها بحد ذاتها متناقضة ومبنية على افتراضات خيالية.

و لا يخفى أن هذا البحث تجنب الإشارة إلى اعتقادات الشيعة بعصمة الإمام علي(عليه السلام)،

والتي تعني عن كثير من الحديث في هذا الموضوع. وإن كان من واجب المسلمين كافة، أن يؤمنوا حقيقةً بما قاله الرسول الأكرم عن الإمام علي عليه السلام، وأقله أنه باب علم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. وهذا ما يزيل أي شك في القدرة العلمية لديه، والتي كانت مثار شك عند بعض مدعي العلم من المسلمين وغيرهم. وكذلك، فإن الآراء التي تناولها البحث اقتضت على المخالفين، أما المؤيدون الكثر لما ذهب إليه الروايات، من الكتاب المعروفين أمثال العقاد والنجدي وكمال إبراهيم وغيرهم، فلم يتم التطرق لهم فضلاً عن الكتاب الشيعة أمثال؛ السيد حسن الصدر، الذي خصص حديثاً مفصلاً لوضع النحو في كتابه (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٤٠ وما بعدها) و (الشيعة وفنون الإسلام، ١٣٨٥هـ: ٥٣٩ وما بعدها). وكان التركيز في هذا البحث على ترتيب الروايات، و الرد على أهم ما أثاره المخالفون من حجج و تصورات.

٩- أسبقية الإمام علي عليه السلام في وضع النحو:

لو نظرنا إلى آراء المحققين، نجدها تعتمد على الروايات النقلية الواردة عن عصر وضع النحو، وليس للاحتجاج دور فيها، بل نجد أن بعض الباحثين يميل إلى رواية دون أخرى لاعتقاده بصحتها. وحين النظر إلى مجموع الروايات الواردة نجد أن الأغلب فيها يشير إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يعترف بأنه أخذ العلم عن الإمام علي عليه السلام، وهذا ما يجعل المؤيدين يميلون إلى هذا الأمر، ويعارضون التشكيك باعتباره يعتمد على قلة من الروايات، التي يُشكك في نوايا أصحابها المتأثرة بالخلاف المذهبي والسياسي، ومن المتوقع عداؤهم لمخالفهم. فالمسألة الأساسية تتمثل في القدرة على الالتزام بالحق والإنصاف في تأييد الأقوى والأرجح من الروايات. ولكي يعين الواضع الأول، لابد من التركيز على كلمتي (أول) و(واضع)، خاصة في تأسيس علم جديد، له من الأهمية الشرعية والعلمية ما لا يخفى على أحد، فالأولوية تتضح من تقدم الواضع دون أن يسبقه أحد، وبعض الروايات تشير بصراحة إلى أن السابق في وضع النحو كان عليا عليه السلام، وإذا كان البعض لا يرتضي ذلك، فلا بد أن يستعين بتصريح أبي الأسود نفسه، أنه أخذ هذا العلم عن علي عليه السلام. أما ما يخص الوضع فإن المقصود به وضع مبادئ العلم وأوليائه التي بُدئ بها، والتي كانت سابقة لكل ما ظهر في هذا العلم من موضوعات، ولا شك أن ذلك تعلق بتقسيم الكلمة التي صرحت الروايات أن أول ناطق بها هو الإمام علي عليه السلام. فالإنصاف يقتضي بناءً على ذلك أن لا يختص وصف

الواضع الأول بغير الإمام علي عليه السلام، لأنه في أكثر الروايات لا نجد تعارضاً مع اختصاص هذا اللقب به. فابن الأنباري يقول: إن الروايات كلها تسند وضع النحو إلى أبي الأسود وأبو الأسود يسنده إلى علي عليه السلام. والسيوطي يقول عن الفخر الرازي: وتطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود، وأنه أخذه أولاً من الإمام علي عليه السلام، أو ما يشير إلى أن أبا الأسود كان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن الإمام علي عليه السلام، وغير ذلك مما ذكره. مع التأكيد على أهمية ترجيح الباحثين لأكثرية الروايات فقد ذكر السيوطي مجموعة من الروايات المسندة في كتابه الذي أسماه (سبب وضع العربية) ومنها عن أبي الأسود «قال دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فرأيت مطرقاً متفكراً فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيت بعد ثلاث فألقى إلي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال لي: تتبعه وزد فيه ما وقع لك. واعلم يا أبا الأسود، أن الأسماء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر.» «قال أبو الأسود فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها إن وأن وليت ولعل وكأن، ولم أذكر لكن، فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بل هي منها، فزدها فيها.» و «قال: حدثنا كيسان بن المعرف الهجيمي أبو سليمان، عن أبي سفيان بن العلاء، عن جعفر بن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي، عن أبيه رحمه الله، قال: قيل: لأبي الأسود من أين لك هذا العلم؟ يعنون النحو قال: أخذت حدوده عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.» (السيوطي، سبب وضع العربية: ٤٨، ٣٥، ٣٤). فالتأييد واضح إلى دور أبي الأسود في وضع النحو، باعتباره الشخصية اللغوية والشعرية، التي عاشت مع الواقع الاجتماعي للناس، إلا أن هذا الدور لا ينفي ضرورة الإشارة إلى الواضع الأول، الذي ابتكر الأساس الأول للعلم، والذي يتناسب مع قدرته العلمية المتميزة. والجدير بالباحث العلمي النزيه، وضع الحقائق العلمية في أماكنها بدقة، تثبيتها للحق، ودحراً للباطل والادعاءات والتجاوزات، التي تأتمر بأوامر الشك الدافع إلى هاوية الإثم. وعليه فلا بد من اختصاص وصف الواضع الأول بشخص الإمام علي عليه أفضل الصلاة والسلام.

١٠- النتيجة

- بهدف تحديد الواضع الاول للنحو وبعد استعراض الروايات الواردة نستنتج ما يلي:
- غلبة وكثرة روايات وضع النحو من قبل أبي الأسود الدؤلي، بتوجيه من الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام). وتصريح النحويين الأوائل بأخذهم القواعد الأولى للنحو من أبي الأسود، وإقراره وتأكيد عليه أخذه لعلم النحو من الإمام علي (عليه السلام).
 - دفع شكوك من استبعد وضع الإمام علي للنحو، وذلك بأن التقسيمات والتفريعات العلمية لم تكن غريبة عن أحاديث حكماء العرب وبلغائهم وشعرائهم قبل الإسلام وفي بدايته، وأن وجود قلة من الروايات المخالفة والممتناقضة لا يدل على بطلان الروايات الكثيرة المؤيدة، وأن احتياج لغة القرآن الكريم للنحو مع ظهور اللحن يؤكد ضرورة وضعه وقت الحاجة إليه.
 - أهمية تشكيل كلمات القرآن وتحديد حركاتها، وانه من أساسيات علم النحو، و رد الاستهانة به. وثبوت تشكيل كلمات القرآن من قبل أبي الأسود.
 - ثبات وبقاء القاعدة الأولى للكلمة والموضوعة من قبل الإمام علي (عليه السلام)، و عدم معارضتها من قبل النحويين.
 - رد احتمال تأثر أبي الأسود بالنحو اليوناني أو السرياني أو الهندي، بأن لكل لغة طبيعتها الخاصة، وأن أهل اللغة أولى بوضع قواعدها ونحوها، لوجود ميزات في اللغة العربية تختلف عن اللغات الأخرى.
 - تأكيد أهلية الإمام علي (عليه السلام) لوضع النحو لأنه الأكثر من غيره علماً و بلاغةً، واطمئنان الرواة الأوائل و المعتمدين لصحة رواية وضع الإمام علي للنحو.
 - ثبوت انحياز الكتاب المشككين الأساسيين إلى أعداء أهل البيت (عليهم السلام) بادعائهم الباطل ضد الشيعة والتشيع.
- وعليه فإن الآراء المخالفة لوضع الإمام علي (عليه السلام) و أبي الأسود للنحو العربي و كذلك المشككة فيه، لم تعتمد على أدلة بمعنى الكلمة، بل على تصورات شخصية دون دليل واقعي، بعد التأثر بمحاولات بعض المستشرقين النيل من قدرة علماء الأمة الإسلامية. وان الآراء المخالفة للحقائق التاريخية إذا كانت تنطلي على غير المطلعين، فإنها ستثير استغرابهم واستهجانهم، بعد اتضاح الحقائق عندهم، مما يؤثر على سمعة ومكانة المحققين

المزيفين، بعد اكتشاف تحاملهم على الحقائق دون دليل علمي مقبول.

المصادر

- آل ياسين، محمد حسن، ديوان أبي الأسود الدؤلي، المقدمة، دار الهلال، ٢٠٠١ م.
- الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٨ م.
- _____، في أصول النحو، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٣ م.
- ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، نزهة الألباء، تحقيق ابراهيم السامرائي، بغداد، مكتبة الاندلس، ط ٢، ١٩٧٠ م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هندائي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٣ م.
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ)، المقدمة، تصحيح أبو عبدالله السعيد، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ٤، ٢٠٠٥ م.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ)، وفيات الأعيان و أنباء أهل الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، د.ت.
- ابن دريد، أبوبكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١ هـ)، جوهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٧ م.
- ابن السراج، أبوبكر محمد (ت ٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، تحقيق محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٩ م.
- ابن سلام، محمد بن سلام، (ت ٢٣٢ هـ)، طبقات فحول الشعراء، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٢.
- ابن عساکر، علي بن الحسين (ت ٥٧١ هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق علي شيري، بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٩٩٨ م.
- ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥ هـ)، الصحاحي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، بدران، بيروت، ط ١، ١٩٦٣ م.
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)، المعارف، ايران، منشورات الشريف الرضي، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- _____، الشعر و الشعراء، طبع ايريل مدينه ليدن، ١٩٠٢ م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١ هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط ١، بغداد، مكتبة الاندلس، ط ٢، ١٩٧٠ م.
- ابن النديم، محمد بن اسحاق (ت ٣٨٥ هـ)، الفهرست، طهران، ١٩٧٣ م.
- أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٤ م.
- أبو الفرج الإصفهاني (ت ٣٥٦ هـ)، الأغاني، تحقيق إحسان عباس و آخرين، بيروت، دار صادر، ط ٣، ٢٠٠٨ م.

الإمام علي عليه السلام أول مَنْ وَضَعَ التَّحْوَّ الْعَرَبِيَّ/٤٩

- أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، الأوائيل، الرياض، دار العلوم، ١٩٨٠ م.
- أمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط ٧، ١٩٣٥ م.
- البرِّي، محمد بن أبي بكر (ت ٦٤٥ هـ)، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، تحقيق محمد التنوخي، الرياض، ط ١، ١٩٨٣ م.
- بروكلمان، كارل، (Carl Brockelmann)، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبدالحليم النجار، مصر، دار المعارف، ط ٣، د.ت.
- التنوخي، المفضل بن محمد (٤٤٢ هـ)، تاريخ العلماء النحويين، الموسوعة الشعرية.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، (ت ٢٥٥ هـ)، البرصان والعرجان والعميان والحولان، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٢ م.
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- جيرار ثروبو، (gerar throbo)، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه (مقال) مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، عدد ١، مجلد ١، ١٩٧٨ م.
- الحدیثي، خديجة، المدارس النحوية، جامعة بغداد، ط ٢، ١٩٩٠ م.
- الحموي، ياقوت (ت ٦٢٦ هـ)، معجم الأدباء، بيروت، نشر مرجحوت، دار المأمون، د.ت.
- الخطيب، عبدالزهراء الحسيني، مصادر نهج البلاغة، بيروت، دار الأضواء، ط ٣، ١٩٨٥ م.
- دهخدا، لغت نامه، تهران، چاپخانه مجلس، ١٣٢٥ خورشیدی.
- الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، راجعه درويش الجولاي، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٢ م.
- الزبيدي، أبو بكر (٣٩٧)، طبقات النحويين و اللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، ١٩٧٣ م.
- زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، بيروت، دار السجيل، ١٩٨٢ م.
- السيرافي، أبو محمد يوسف بن مرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه الزيني ومحمد عبدالمنعم، ألبايب الحلبي، مصر، ١٩٥٥ م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١ ق): الاقتراح، تحقيق أحمد محمد قاسم، نشر أدب الحوزة، د.ت.
- _____، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٩ م.
- _____، سبب وضع العربية، تحقيق مروان العطية، دمشق، دار الهجرة، د.ت.
- _____، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق محمد جاد المولى و آخرين، الفيروز آبادي، قم، ط ١، ١٤١٠ هـ.
- الشوشترى، محمد إبراهيم خليفة، تاريخ النحو العربي، طهران، ط ١، ١٣٨٢ ش.
- الصدر، حسن، تأسيس الشيعة، طهران، منشورات الأعلمي، د.ت.

- _____، الشيعة و فنون الاسلام، تحقيق مرتضى المير سجادي، قم، السبطين، ط ١، ١٣٨٥ هـ .
ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر، دار المعارف، ١٩٦٨ م.
الطنطاوي، محمد، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، تحقيق عبدالرحمن محمد، مكة، مكتبة إحياء التراث، ط ٥، ٢٠٠٢ م.
الطهطاوي، محمد عزت إسماعيل، التبشير و الاستشراق، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
القفطي، علي بن يوسف (٦٤٦)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الكتب، ط ٢، ٢٠٠٥ م.
المبارك، عبدالحسين، دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية. مقال في / www.basrahcity.net
المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية، بيروت، دار الفكر، ط ٣، ١٩٨١ م.
المُقرئ، أبو طاهر عبدالواحد بن عمر (ت ٣٤٩ هـ)، أخبار النحويين، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مصر، ١٩٨١ م.
النويري، أحمد بن عبدالوهاب (ت ٧٣٣ هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق مفيد قمحية و آخرين، بيروت، دار الكتب، ط ١، ٢٠٠٤ م.